

Distr.: General
21 February 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والعشرون
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

أوكرانيا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

ترحب أوكرانيا بالتوصيات المقدّمة في معرض الاستعراض الدوري الشامل الذي جرى بشأنها في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ويسرها، بعد دراسة متأنية، أن تقدّم القرارات التالية فضلاً عن بعض التعليقات لإدراجها في تقرير نتائج الاستعراض:

١-٩٧ - غير مقبولة. فترى أوكرانيا أنه ينبغي تحليل الإطار القانوني للمجالات المذكورة وتقييم الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية السياسية المترتبة على تنفيذ أي صك دولي، قبل وضع التوصيات المتعلقة بالتصديق على هذا الصك موضع التنفيذ. وعليه، فإنه ليس بوسع أوكرانيا، في الوقت الراهن، تقديم بيان نهائي بشأن التوصية المتعلقة بالبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، غير أنه سيجري النظر في إمكانية التصديق على البروتوكول المذكور أعلاه في الوقت المناسب. وفيما يخصّ التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، انظر الفقرتين ٧ و ٨ من التقرير الوطني؛

٢-٩٧ - غير مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١). لكن الحكومة ما زالت ملتزمة التزاماً تاماً بحماية حقوق الفئات الضعيفة ومن بينها فئة المهاجرين؛

٣-٩٧ - غير مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١)؛

٤-٩٧ - غير مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١)؛

٥-٩٧ - غير مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١)؛

٦-٩٧ - غير مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١)؛

٧-٩٧ - غير مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١)؛

٨-٩٧ - غير مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١)؛

٩-٩٧ - غير مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١)؛

١٠-٩٧ - غير مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١)؛

١١-٩٧ - غير مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١)؛

١٢-٩٧ - مقبولة، وفي طور التنفيذ؛

١٣-٩٧ - غير مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١)؛

١٤-٩٧ - غير مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١)؛

١٥-٩٧ - غير مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١)؛

- ٩٧-١٦ - مقبولة. وينبغي الإشارة إلى أنه قد جرى في آب/أغسطس ٢٠١٢ إقرار البرنامج الحكومي "خطة العمل الوطنية المعنية بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠"؛
- ٩٧-١٧ - مقبولة؛
- ٩٧-١٨ - غير مقبولة. فالتشريعات الوطنية ترسي مبدأ عدم التمييز الذي يضمن المساواة في الحقوق والحريات لجميع الأشخاص ومجموعات الأشخاص، فضلاً عن المساواة أمام القانون، واحترام كرامة كل إنسان، وتكافؤ الفرص بين جميع الأفراد و/أو مجموعات الأفراد. وفي هذا الشأن، يُعتبر من غير المناسب التركيز على أحد أشكال التمييز دون سواه. وإضافة إلى ذلك، فإن المادة ٣٤ من الدستور تكفل لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير وفي حرية الإفصاح عن آرائه ومعتقداته. كما تقضي المادة ٦٤ من الدستور بعدم جواز تقييد الحقوق والحريات الدستورية للإنسان والمواطن إلا في الحالات التي نص عليها الدستور؛
- ٩٧-١٩ - غير مقبولة، وذلك في ضوء الرأي المعرب عنه في الفقرة ٩٧-١٨. وعلاوة على ذلك، ينبغي الإشارة إلى أنه لا يجوز اعتماد قوانين جديدة أو تعديل قوانين سارية بما يقلص محتوى ونطاق الحقوق والحريات القائمة. كما أن الحكومة لا تملك صلاحية سحب مشاريع القوانين التي يطرحها أعضاء البرلمان الأوكراني؛
- ٩٧-٢٠ - مقبولة؛
- ٩٧-٢١ - مقبولة، ومنفذة بالفعل نتيجة اعتماد قانون الإجراءات الجنائية الجديد (الفقرات ١٠٢-١٠٤ من التقرير الوطني)؛
- ٩٧-٢٢ - مقبولة؛
- ٩٧-٢٣ - مقبولة؛
- ٩٧-٢٤ - مقبولة؛
- ٩٧-٢٥ - غير مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١٨)؛
- ٩٧-٢٦ - مقبولة، ومنفذة بالفعل، انظر الفقرات ١٤-١٧ من التقرير الوطني؛
- ٩٧-٢٧ - مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-٢٦)؛
- ٩٧-٢٨ - مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-٢٦)؛
- ٩٧-٢٩ - مقبولة؛
- ٩٧-٣٠ - مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-٢٦)؛
- ٩٧-٣١ - مقبولة؛

- ٣٢-٩٧ - مقبولة. وقد شهد القانون الأوكراني المتعلق بـ "مفوض حقوق الإنسان في البرلمان الأوكراني" تعديلات عُينت بموجها مؤسسة أمين المظالم بصفتها الآلية الوقائية الوطنية، وذلك وفقاً لما نص عليه البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، انظر الفقرتين ٨٦ و ٨٧ من التقرير الوطني؛
- ٣٣-٩٧ - مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-٣٢)؛
- ٣٤-٩٧ - مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-٣٢)؛
- ٣٥-٩٧ - مقبولة (انظر موقف أوكرانيا أن/من/إزاء التوصية ٩٧-٣٢)؛
- ٣٦-٩٧ - مقبولة. وتنص المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية الجديد على إنشاء الآلية المذكورة باسم مكتب التحقيقات الحكومي؛
- ٣٧-٩٧ - مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-٣٢)؛
- ٣٨-٩٧ - مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-٢٦)؛
- ٣٩-٩٧ - مقبولة؛
- ٤٠-٩٧ - مقبولة؛
- ٤١-٩٧ - مقبولة؛
- ٤٢-٩٧ - مقبولة؛
- ٤٣-٩٧ - مقبولة، ومنفذة بالفعل (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١٦ والفقرتين ٩٧ و ٩٨ من التقرير الوطني)؛
- ٤٤-٩٧ - غير مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١٨)؛
- ٤٥-٩٧ - مقبولة؛
- ٤٦-٩٧ - مقبولة؛
- ٤٧-٩٧ - مقبولة؛
- ٤٨-٩٧ - مقبولة؛
- ٤٩-٩٧ - مقبولة؛
- ٥٠-٩٧ - مقبولة؛
- ٥١-٩٧ - مقبولة؛
- ٥٢-٩٧ - مقبولة، انظر الفقرة ٢٢ من التقرير الوطني؛

٥٣-٩٧ - غير مقبولة. فترى الحكومة أن فرض نظام الحصص المؤقت لصالح بعض الفئات، ولا سيما نساء الروما، لن يحل مشكلة التمييز الممارس ضدها، كما أن العمل بنظام الحصص هذا قد يُعد إجراء تمييزياً في حق سائر الفئات الاجتماعية. غير أن الحكومة تعتقد أن تطبيق التوصيتين ٥٣-٩٧ و ٥٤-٩٧ سيسهم كل الإسهام في قضية مناهضة التمييز. (انظر الفقرات ٢١-٢٣ من التقرير الوطني)؛

٥٤-٩٧ - مقبولة؛

٥٥-٩٧ - منقذة بالفعل. فيحدّد القانون الأوكراني المتعلق بـ "مبادئ منع التمييز ومكافحته في أوكرانيا" مفهوم التمييز بنوعيه "المباشر" و"غير المباشر". ويشمل تعريف التمييز، على النحو المكرّس في القانون، قائمة لا نهاية لها من الخصائص (اللون، والمعتقدات السياسية والدينية أو غيرها من المعتقدات، والجنس، والعمر، والإعاقة، والأصل الإثني أو الاجتماعي، والوضع العائلي، والملكية، ومحل الإقامة، والخصائص اللغوية، أو غير ذلك من الخصائص)، الأمر الذي يسمح بتفسير هذا المفهوم أوسع تفسير. ولمزيد من التفاصيل، انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ١٨-٩٧؛

٥٦-٩٧ - مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-٢٦)؛

٥٧-٩٧ - غير مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١٨)؛

٥٨-٩٧ - مقبولة؛

٥٩-٩٧ - مقبولة؛

٦٠-٩٧ - مقبولة؛

٦١-٩٧ - مقبولة؛

٦٢-٩٧ - مقبولة؛

٦٣-٩٧ - مقبولة؛

٦٤-٩٧ - مقبولة؛

٦٥-٩٧ - مقبولة؛

٦٦-٩٧ - مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-٢٦)؛

٦٧-٩٧ - مقبولة؛

٦٨-٩٧ - غير مقبولة. فقد جاء في الدستور الأوكراني أن مبادئ التنوع السياسي والاقتصادي والإيديولوجي هي قوام الحياة الاجتماعية. كما تنص التشريعات الوطنية على أن الأشخاص المخولين أداء وظائف في الدولة أو الحكومات المحلية من

واجبهم تقبّل واحترام آراء الآخرين السياسية ومعتقداتهم الإيديولوجية والدينية. وعلاوة على ذلك، تحظر المادة ٣٧ من الدستور إنشاء وتشغيل الأحزاب السياسية والمنظمات العامة التي ترمي أهدافها أو أنشطتها البرنامجية، بشكل خاص، إلى الترويج للحرب والعنف والتحريض على الكراهية الإثنية أو العرقية أو الدينية، والتعدي على حقوق الإنسان وحرياته، والتعرض للصحة العامة؛

٩٧-٦٩ - مقبولة؛

٩٧-٧٠ - غير مقبولة استناداً إلى الرأي المعرب عنه في التوصية ٩٧-١٨. ولكن نرى من الضروري أن نشير إلى أن مبدأ عدم التمييز مكرّس في المادة ٢٤ من الدستور الأوكراني وفي المادة ٦ من القانون الأوكراني المتعلق بـ "منع التمييز والمعاقبة عليه في أوكرانيا". وتقضي أيضاً المادة ٦٧ من قانون أوكرانيا الجنائي بأن الجريمة المرتكبة بدافع العداوة أو التنافر العرقي أو القومي أو الديني هي جريمة يتوافر فيها عامل مشدد للعقوبة؛

٩٧-٧١ - غير مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصيتين ٩٧-١٨ و٩٧-٥٥)؛

٩٧-٧٢ - غير مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصيتين ٩٧-١٨ و٩٧-٥٥)؛

٩٧-٧٣ - غير مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصيات ٩٧-١٨ و٩٧-١٩ و٩٧-٥٥)؛

٩٧-٧٤ - مقبولة؛

٩٧-٧٥ - مقبولة؛

٩٧-٧٦ - مقبولة؛

٩٧-٧٧ - مقبولة؛

٩٧-٧٨ - مقبولة؛

٩٧-٧٩ - مقبولة؛

٩٧-٨٠ - مقبولة؛

٩٧-٨١ - مقبولة؛

٩٧-٨٢ - مقبولة؛

٩٧-٨٣ - مقبولة؛

٩٧-٨٤ - مقبولة؛

٩٧-٨٥ - مقبولة؛

- ٩٧-٨٦ - مقبولة، ومنفذة بالفعل. فيقدم القانون الأوكراني المتعلق بـ "الآداب العامة" تعريفاً لمفهوم استغلال الأطفال في المواد الإباحية؛
- ٩٧-٨٧ - مقبولة؛
- ٩٧-٨٨ - مقبولة؛
- ٩٧-٨٩ - مقبولة جزئياً، باستثناء تعديل القانون الجنائي لأن ليس من شأنه تنظيم هذه المسألة؛
- ٩٧-٩٠ - مقبولة (انظر الفقرات ٥٣-٥٨ من التقرير الوطني)؛
- ٩٧-٩١ - مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-٩٠)؛
- ٩٧-٩٢ - مقبولة؛
- ٩٧-٩٣ - مقبولة جزئياً، باستثناء الأحكام المرتبطة بـ "العدالة الانتقائية". وحديث بالذكر أيضاً أن تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أمر ينظمه قانون خاص متعلق بـ "تنفيذ القرارات الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وتطبيق ممارساتها"، وتشرف على تنفيذ القرارات اللجنة الوزارية التابعة لمجلس أوروبا.
- ٩٧-٩٤ - مقبولة؛
- ٩٧-٩٥ - مقبولة؛
- ٩٧-٩٦ - مقبولة؛
- ٩٧-٩٧ - مقبولة؛
- ٩٧-٩٨ - مقبولة؛
- ٩٧-٩٩ - مقبولة؛
- ٩٧-١٠٠ - مقبولة؛
- ٩٧-١٠١ - مقبولة؛
- ٩٧-١٠٢ - مقبولة؛
- ٩٧-١٠٣ - مقبولة؛
- ٩٧-١٠٤ - مقبولة؛
- ٩٧-١٠٥ - مقبولة؛
- ٩٧-١٠٦ - مقبولة؛

- ٩٧-١٠٧ - مقبولة؛
- ٩٧-١٠٨ - مقبولة؛
- ٩٧-١٠٩ - مقبولة، فأوكرانيا ملتزمة بالتطبيق السليم لمبادئ المحاكمة العادلة، المنصوص عليها في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما تدل على ذلك القواعد الإجرائية المتبعة في القانون الوطني، انظر الفقرة ١٠٤ من التقرير الوطني؛
- ٩٧-١١٠ - مقبولة. ويحدّد القانون الجديد للإجراءات الجنائية معايير مقبولة الأدلة، فلا تُقبل الأدلة التي تم الحصول عليها نتيجة لانتهاكات جسيمة للحقوق والحريات؛
- ٩٧-١١١ - منقذة بالفعل، فيجيز قانون الإجراءات الجنائية استدعاء مترجم فوري على نفقة الدولة إن لزم الأمر؛
- ٩٧-١١٢ - مقبولة، ومنقذة بالفعل، انظر الفقرة ١٠٥ من التقرير الوطني، وقد دخل القانون ذو الصلة حيز النفاذ؛
- ٩٧-١١٣ - مقبولة. فوفقاً للدستور الأوكراني والقانون الإجرائي الأوكراني، يُكفل لكل فرد الحق في الطعن أمام القضاء في القرارات أو الأفعال أو حالات التقصير التي تصدر عن السلطات العامة والحكومات المحلية والمسؤولين والموظفين؛
- ٩٧-١١٤ - غير مقبولة؛
- ٩٧-١١٥ - مقبولة؛
- ٩٧-١١٦ - مقبولة؛
- ٩٧-١١٧ - مقبولة، فيقضي قانون الإجراءات الجنائية الجديد باحترام حقوق الإنسان للمحتجزين، وجدير بالذكر أن قضية المهاجرين لا تدخل في عداد القضايا التي ينظمها قانون الإجراءات الجنائية. غير أن التشريعات الوطنية تنص على إخطار الأجنبي بقرار ترحيله في حضور مترجم فوري وممثل قانوني (بناء على طلب الشخص المحتجز)؛
- ٩٧-١١٨ - مقبولة؛
- ٩٧-١١٩ - مقبولة. وتدعم أوكرانيا مبدأ حرية وسائط الإعلام، بإعاقه أنشطة الصحفيين القانونية والمهنية عمداً واضطهاد الصحفيين لتأديتهم واجباتهم المهنية هما، بموجب القانون الوطني، فعالان إجراميان؛
- ٩٧-١٢٠ - مقبولة؛

٩٧-١٢١ - مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١١٩)؛

٩٧-١٢٢ - مقبولة؛

٩٧-١٢٣ - مقبولة؛

٩٧-١٢٤ - غير مقبولة. وستنظر أوكرانيا في التوصيات الصادرة عن البعثات المستقلة لمراقبة الانتخابات بغية تنفيذها في الوقت المناسب، ولكن يجدر بالملاحظة أن عدداً من التوصيات ذو طابع تقني ولا يمت إلى قضية حقوق الإنسان بصلة؛

٩٧-١٢٥ - مقبولة؛

٩٧-١٢٦ - مقبولة؛

٩٧-١٢٧ - مقبولة؛

٩٧-١٢٨ - مقبولة؛

٩٧-١٢٩ - مقبولة؛

٩٧-١٣٠ - مقبولة؛

٩٧-١٣١ - مقبولة؛

٩٧-١٣٢ - مقبولة؛

٩٧-١٣٣ - مقبولة؛

٩٧-١٣٤ - مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١٦)؛

٩٧-١٣٥ - مقبولة؛

٩٧-١٣٦ - مقبولة؛

٩٧-١٣٧ - مقبولة جزئياً؛ فيما يخص التعليم (المدرسي). ويحدد القانون الجديد المتعلق بـ "سياسة الدولة في مجال اللغات" مفاهيم مثل مفاهيم اللغة الوطنية، والمجموعة اللغوية، والأقليات اللغوية، والمجموعة اللغوية الإقليمية، واللغة الإقليمية أو لغة الأقليات، واللغة الأم، ولغات الأقليات الوطنية. وتكفل المادة ٢٠ حق المواطنين الأوكرانيين بتلقي التعليم باللغة الرسمية واللغات الإقليمية أو لغات الأقليات. إن الاختيار الحر للغة التعليم هو حق من حقوق المواطنين الأوكرانيين غير قابل للتصرف ويقيد التعليم الإلزامي للغة الدولة بشكل يكفي للاندماج في المجتمع الأوكراني؛

٩٧-١٣٨ - مقبولة (انظر موقف أوكرانيا بشأن التوصية ٩٧-١٣٧)؛

٩٧-١٣٩ - مقبولة؛

٩٧-١٤٠ - مقبولة؛

٩٧-١٤١ - مقبولة؛

٩٧-١٤٢ - مقبولة؛

٩٧-١٤٣ - مقبولة؛

٩٧-١٤٤ - مقبولة؛

٩٧-١٤٥ - غير مقبولة جزئياً فيما يخص الحالات التي يكره فيها ملتصو اللجوء على العودة. إلا أن القانون الأوكراني يحظر طرد لاجئ أو إعادته قسرياً إلى البلد الذي قدم منه إن كانت حياته معرضة فيه للخطر. وحظر الطرد أو الإعادة القسرية هو بمثابة منع الإعادة القسرية للاجئين (الطوعية أو غير الطوعية)، وتسليمهم، ونقلهم، وغير ذلك من ضروب التشريد القسري (مبدأ عدم الإعادة القسرية). ويطبّق الترحيل القسري للأجانب في أوكرانيا بموجب قرار صادر عن المحاكم الإدارية. ولا يوقف الطعن في أمر الإبعاد سريان القرار، إلا في الحالات التي تقوم فيها المحكمة، دعماً للطلب الإداري المقدم، بإيقاف قرار اتخذته السلطة المخولة في هذا الشأن.